TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.1/L.8
1 October 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة في السلع والخدمات،
والسلع الأساسية
الدورة الثالثة
جنيف، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
البند ٣ من جدول الأعمال

طرق ووسائل تعزيز انتفاع البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بالأفضليات التجارية وطرق أخرى لتوسيع الأفضليات

مشروع استنتاجات وتوصيات متفق عليها

١- تقتضي الآثار الناجمة عن الاضطراب المالي والاقتصادي الأخير وآثاره الضارة العديدة زيادة تعزيز التعاون الدولي.

٢- ونظام الأفضليات المعمم والنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية وغيرهما من الأفضليات التجارية تظل تلعب دورا مهما بوصفها أدوات للتنمية في البلدان النامية، ولا سيما أقل هذه البلدان نموا. وإن عمليات تحسين وتوسيع مخططات نظام الأفضليات المعمم وغيرها من الأفضليات التجارية الأحادية الطرف التي نُفّذت أو اقتُرحت ولا سيما المخططات التي هي لصالح أقل البلدان نموا تشكل علامة على استمرار أهمية المخططات هذه والأهمية التي توليها لها البلدان المانحة للأفضليات والبلدان المتلقية لها.

٣- وينبغي اتخاذ تدابير ملموسة كيما يتمكن عدد متزايد من البلدان المستفيدة من الاستفادة على النحو الأكثر فعالية من مزايا نظام الأفضليات المعمم بغية تصحيح الاختلالات الحالية التي تعتري توزيع هذه المزايا.

مسائل موجهة إلى البلدان المانحة للأفضليات

٤- هناك مجال لتوسيع وتحسين مزايا نظام الأفضليات المعمم. وينبغي، في هذا السياق، إيلاء اهتمام خاص بتوسيع تغطية المنتج على النحو الذي يضاهي إلى حد أبعد المزية النسبية للبلدان المستفيدة.

٥- يمكن لتنسيق وتبسيط قواعد المنشأ المنبثقة عن نظام الأفضليات المعمم أن تعزز شفافيتها وتسهل تطبيقها ومن ثم تحسّن فعالية نظام الأفضليات المعمم. وإن قواعد المنشأ التي تشجع التراكم الإقليمي يمكن أن تستخدم لتشجيع التجارة فيما بين البلدان المستفيدة عن طريق التمكن من استغلال أوجه التكامل في القدرات الإنتاجية والاستفادة الأكبر من التخصص الدولي.

٦- إن الافتقار إلى الاستقرار والقدرة على التنبؤ والبساطة في عدد من مخططات نظام الأفضليات المعمم كان له أثر ضار بالاستفادة من نظام الأفضليات المعمم مما قوّض استغلاله على الشكل الفعال بالنسبة لأقل البلدان نموا بوجه أخص. وينبغي أن تعالج نواحي النقص هذه في مخططات نظام الأفضليات المعمم.

٧- ينبغي للبلدان المانحة للأفضليات أن تنشر على المستوردين في بلدانهم المعلومات ذات الصلة بالمنتجات المغطاة والمعدلات وغير ذلك من الشروط المطبقة بمقتضى مختلف مخططات الأفضليات التي تأخذ بها. بالإضافة إلى ذلك من شأن المسارعة بالإبلاغ بأي تغييرات في مخططات نظام الأفضليات المعمم وقيام البلدان المانحة للأفضليات بتوفير البيانات التجارية ذات الصلة بنظام الأفضليات المعمم لأمانة الأونكتاد أن يسهم في نوعية العمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد ونجاح أنشطته للتعاون التقني.

٨- ويحتاج نظام الأفضليات المعمم وغيره من الأفضليات التجارية لصالح أقل البلدان نموا إلى أن يقترن بجهود للقضاء على نواحي الضعف المتأصلة في قدرات العرض لأقل البلدان نموا. وينبغي زيادة تحسين فرص الوصول إلى الأسواق بمقتضى أفضليات تجارية خاصة تتاح للمنتجات التصديرية من أقل البلدان نموا. بالإضافة إلى ذلك ينبغي لجميع البلدان المانحة للأفضليات أن تولي النظر الشامل في إتاحة سبيل الوصول إلى الأسواق الخالي من الرسوم لجميع المنتجات من أقل البلدان نموا على أساس مستقل. ومن شأن التخفيف في الإجراءات الإدارية لصالح أقل البلدان نموا أن يساعد هذه البلدان على تعزيز استفادتها من المزايا التي يمنحها نظام الأفضليات المعمم.

٩- وللمساعدة على الإسهام في الفهم الأفضل لمشاكل أقل البلدان نموا في الاستفادة من نظام الأفضليات المعمم والظفر بالحلول المناسبة يكون من المفيد استنباط طرق عملية لتحسين عمليات الاتصال بين البلدان المانحة للأفضليات في إطار نظام الأفضليات المعمم وأقل البلدان نموا المستفيدة من هذا النظام. وإن اشتراك ممثلين عن مؤسسات الاستيراد في البلدان المانحة للأفضليات في عمليات الاتصال هذه أن ينمّي الفهم المتعمق للمشاكل القائمة.

١٠- وفي سياق التعاون بين الجنوب والجنوب، يلاحظ مع التقدير أن عدداً من البلدان النامية نفسها اتخذت من جانب واحد مبادرات لإتاحة الوصول التفضيلي إلى أسواقها وبدون فرض أي شروط على أقل البلدان نموا. والبلدان النامية الأخرى القادرة على أن تنسج على هذا المنوال تشجّع على اتخاذ تدابير مماثلة. ولعل من المفيد إتاحة المزيد من المعلومات المفصّلة عن المرحلة التي بلغها تنفيذ مختلف المقترحات

وتحليل الأثر المحتمل في تجارة وتنمية أقل البلدان نموا الناجم عن مخططات الأفضليات الجديدة. ومن المفيد أيضا توضيح بعض الجوانب القانونية للأفضليات التي تمنحها بلدان نامية أخرى لصالح أقل البلدان نموا.

مسائل موجهة إلى البلدان المتلقية للأفضليات

١١- هناك العديد من الفرص التجارية المتاحة في إطار نظام الأفضليات المعمم التي لم تستغلها حتى الآن البلدان المستفيدة. وإن عدم كفاية إلمام المصدرين بشتى مخططات نظام الأفضليات المعمم وما تقترن به هذه المخططات من إجراءات معقدة بجانب ضعف القدرات التصديرية أمور تشكل عوائق مهمة في طريق الاستفادة الأكبر من مزايا نظام الأفضليات المعمم وخاصة من جانب أقل البلدان نمواً. ولذلك ينبغي للحكومات في البلدان المتلقية للأفضليات أن تساعد على إعلام وتدريب القطاع الخاص في مجال نظام الأفضليات المعمم وغيره من القوانين التجارية. ويمكن، من ناحية أخرى، أن تحتاج الحكومات في البلدان المتلقية للأفضليات إلى المساعدة في الاضطلاع بدورها التثقيفي. ومدى هذه المساعدة ونوعها سيختلفان باختلاف الاحتياجات المحددة والمستويات الإنمائية في البلدان المتلقية للأفضليات.

١٢- كما ينبغي أن تتيح بلدان نامية أخرى سبيل التعاون التقني لأقل البلدان نمواً في مجال نظام الأفضليات المعمم وذلك في سياق التعاون بين الجنوب والجنوب.

١٣- وينبغي لعدد أكبر من أقل البلدان نمواً أن تسعى للانضمام إلى النظام الشامل للأفضليات التجارية. ومن شأن اشتراك أقل البلدان نمواً في هذا النظام أن يوفر دفعاً قوياً للتجارة بين الجنوب والجنوب.

مسائل موجهة إلى أمانة الأونكتاد

١٤- ينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليل أهمية مخططات نظام الأفضليات المعمم والأفضليات التجارية الأخرى بالاعتماد على شواهد محددة كمياً ومؤيدة احصائياً. وينبغي له أن يعين المزايا الحقيقية الممكن الحصول عليها من الأفضليات التجارية.

١٥- وينبغي للأونكتاد أن يواصل توفير التعاون التقني للبلدان المتلقية للأفضليات، ولا سيما أقل البلدان نمواً وبعض البلدان النامية ذات الاقتصادات الهشة هيكلياً أو السريعة التأثر وذلك بغية زيادة استفادتها من الأفضليات التجارية. وينبغي أن يهدف مثل هذا التعاون التقني إلى تمكين هذه البلدان من تنظيم حلقات عملية والقيام بأنشطة إعلامية وتدريب المصدرين أنفسهم.

١٦- وبالنظر إلى قيودها الإدارية تحتاج أقل البلدان نمواً إلى مساعدة تقنية تستهدف تعزيز قدراتها من الموارد البشرية من أجل الاستفادة الأكفأ من الأفضليات الممنوحة في إطار نظام الأفضليات المعمم. ويلزم أن تشمل هذه المساعدة تقوية جهات الاتصال القائمة والتابعة لنظام الأفضليات المعمم أو إنشاء مثل هذه الجهات وتوفير المواد التدريبية.

١٧- وينبغي للأونكتاد أن يتقصى الكيفية التي يمكن بها لتكنولوجيات المعلومات الجديدة أن تجعل التعاون التقني في مجالات نظام الأفضليات المعمم وغيره من الأفضليات التجارية أكثر كفاءة. ويمكن المسارعة بتوفير خدمات معلومات في إطار نظام الأفضليات المعمم وخدمات استشارية إلى حد ما تتسم بفعالية التكلفة للمستخدمين النهائيين في أقل البلدان نمواً انطلاقاً من جنيف وعن طريق قنوات الاتصال مثل الإنترنت والبريد الإلكتروني.

١٨- وينبغي للأمانة، عند اضطلاعها بتحليل مقبل وتعاون تقني ذوي علاقة بالأفضليات، أن تعمل على ضمان كون هذا الجهد يكمل الأعمال الأخرى المنجزة في هذا المجال ويشكل قيمة مضافة.

- - - - -